القسم الأول

تعليمات تقديم مشاريع الأبحاث

يعتبر تشجيع البحث العلمي في المجالات النظرية والتطبيقية في الاقتصاد الإسلامي من الأهداف الرئيسة التي يسعى المركز لتحقيقها. ورغبة من إدارة المركز في تحقيق تلك الغاية، فإن المركز يقبل مشاريع الأبحاث وهي على ثلاثة أنواع:

١- أبحاث مستكتبة يقوم المركز بالتعاقد مع الباحث على إنجازها.

٢- أبحاث مقترحة من قبل الباحثين يقوم المركز بدعمها.

٣- أبحاث جاهزة تقدم للمركز لنشرها.

أولا: القواعد المنظمة للأبحاث المستكتبة والأبحاث المقترحة من قبل الباحثين

١/٢ - مشروع البحث

يقوم المركز بإعداد الآتي:

أ – أهداف البحث.

ب – قائمة العناصر الرئيسة للبحث.

ج – منهج البحث.

د – الجدول الزمني لتنفيذ البحث.

يقوم الباحث بتقديم مشروع بحث يتضمن الآتي:

- ملخص مشروع البحث (عربي).
- ملخص مشروع البحث (إنجليزي).
- استعراض أدبيات البحث (أحدث ما توصلت إليه المعرفة في مجال البحث والتبريرات الموضوعية لاختيار البحث).
- تصميم البحث (يوضح مقدرة الباحث على إنجاز الأهداف المذكورة، ومدى إدراك الباحث للطرق والإجراءات التي ستتبع).
- خطة العمل (دور كل باحث علميًا وعمليًا لإنجاز البحث بنجاح، كيفية إدارة البحث من قبل الباحثين).

- المراجع (ترتيب المراجع ترتيبًا عدديًا متسلسلاً طبقًا لكيفية ورودها في استعراض أدبيات البحث كالتالي (اسم العائلة للمؤلف الرئيسي، المؤلفين المشاركين، العنوان، المجلد، السنة، الصفحات).
- السيرة الذاتية (معلومات شخصية "الاسم وتاريخ الميلاد والعنوان الحالي والهاتف والبريد الإلكتروني"، بيانات عن مراحل التعليم العالي والوظيفة الحالية وما سبقها، المؤلفات والبحوث المنشورة).
- ميزانية البحث المقترحة.

٢/٢ - إقرار مشروعات البحوث

يتم تحكيم مشاريع البحوث المقترحة وفق الإجراءات التالية:

أ) تتولى اللجنة العلمية تقييمها وإبداء الملاحظات عليها.

ب) تتولى إدارة المركز إفادة الباحثين بمرئيات اللجنة العلمية لأخذها في الاعتبار.

ج) في حالة استيفاء الباحث للملاحظات يقوم المركز بإخطار الباحث بموافقة المركز على دعم البحث وعلى الميزانية التي تمت الموافقة عليها.

٣/٢ - المتابعة

أ) تتولى اللجنة العلمية إرسال صيغة البحث النهائية إلى اثنين من المحكمين المختصين، يتولى كل منهما تقييمها، ويتم تزويد الباحث الرئيسي بما يرد من ملاحظات المحكمين لأخذها في الاعتبار.

ب) في حالة الإخلال ببنود العقد المبرم، أو نتيجة لتقارير المحكمين، يجوز للجنة العلمية التوصية بإيقاف تمويل البحث وتصفيته ماليًا، أو اتخاذ أي قرار آخر بشأنه.

ج) عند إيقاف البحث يتم تصفية المشروع ماليًا.

د) جميع أعمال التحكيم للتقارير الدورية أو النهائية تتم بالسرية المطلقة.

هـ) يتم صرف مكافأة البحث بعد قبول البحث للنشر.

٤/٢ - الالتزامات

يلتزم الطرف الثاني بأن لا يفشي – في أي وقت من الأوقات سواء كان ذلك خلال فترة إنجاز المشروع أو بعدها لأي شخص أو شركة أو مؤسسة – أية معلومات سرية أو مضمون أي

صيغة أو قاعدة، تكون مملوكة للطرف الأول عند توقيع العقد، أو أي طريقة أو عملية أو أسلوب تصنيع أو تركيب أو تجهيز أية منتجات، قد تكتشف أو تخترع خلال إنجاز المشروع.

٥/٢ - تغيير فريق البحث

في حالة عدم إمكانية استمرار الباحث الرئيسي في استكمال البحث لأي سبب من الأسباب يتبع أحد الخيارين التاليين:

١- إيقاف مشروع البحث وتصفيته.

٢- استكمال مشروع البحث باختيار أحد الباحثين المشاركين كباحث رئيسي، أو اختيار باحث رئيسي آخر بدلاً عنه، بحيث يتم إعادة التعاقد معه لاستكمال مشروع البحث، وذلك بتوصية من اللجنة العلمية.

٦/٢ - النشر

أ) لا يجوز نشر البحث أو أي نتائج له إلا بعد موافقة المركز، كما أن للجنة العلمية الحق في الاستفادة من البحث حسبما تراه مناسبًا.

ب) تتولى اللجنة العلمية بالمركز مهمة نشر البحوث المعتمدة كاملة، خلال ثلاث سنوات، وفقًا لقواعد النشر العلمي بالجامعة، وبناءً على توصية جهات الاختصاص، ويجوز لجهة الاختصاص إخراج ٣٠٠ نسخة من التقرير النهائي للبحث قبل نشره لأغراض التوزيع الداخلي.

القسم الثاني

تعليمات تقديم وقبول الأبحاث المكتملة

١ - القواعد العلمية

١/١ – لا تقدم إلا الأبحاث الأصيلة التي لم يسبق نشرها. ويمكن أن يستثنى من هذا الشرط في أحوال خاصة صياغة معدلة تعديلاً جوهريًا لبحث سابق، أو ترجمته.

٢/١ – ينبغي أن لا تقدم للمركز أبحاث أو دراسات مقدمة لمؤتمرات أو ندوات قادمة إلا بعد أن يعدل البحث في ضوء المناقشات والتعليقات في تلك المؤتمرات.

٣/١ – يجب أن يرفق بكل بحث خلاصة لا تتجاوز ٢٠٠ كلمة تبرز الجوانب الجديدة، وأهم نتائج البحث.

٤/١ – إن قبول البحث بصورته النهائية يعود تقديره إلى المركز، على أساس التوصيات المرضية التي يقدمها المحكمون العلميون واللجان المختصة.

٥/١ – يحيل المركز إلى الباحث اقتراحات التصحيح أو التعديل التي قد يراها المحكمون واللجنة العلمية للمركز ليقوم الباحث بإجراء التعديلات على أساسها.

٦/١ – حقوق الطبع والنشر والتوزيع تعتبر ملكًا لمركز النشر العلمي في جامعة الملك عبد العزيز لمدة خمس سنوات (من تقرير صلاحية النشر) أو لطبعتين أيهما أقل.

٧/١ – من المستحسن ألا يتجاوز البحث عشرة آلاف كلمة، أي حوالي أربعين صفحة، أما الكتب والدراسات فلا ينطبق عليها هذا الحد.

٢ - القواعد الفنية

١/٢ – يرقن البحث على ورق مقاس A4 س (١٦ X ٢٣سم أو ٦,٥ X ٩إنش/بوصة) مع ضرورة تزويد المركز بنسخة من قرص الحاسب المرقون عليه البحث.

٢/٢ – من الضروري ذكر مصدر أو مرجع أي اقتباس.

٣/٢ – ينبغي أن تعطى حواشي البحث أرقامًا متسلسلة من أول البحث حتى آخره، أما الحواشي الخاصة بالجداول الإحصائية والملاحق فتعطى أرقامًا مستقلة وتطبع في نهاية الجدول أو الملحق.

٤/٢ – تذكر المراجع بصورة تفصيلية في نهاية البحث مرتبة بحسب الاسم الأخير لكل مؤلف.

٥/٢ – يذكر بعد كل آية قرآنية، وبين قوسين (رقم السورة–رقم الآية) كما يذكر المصدر التفصيلي (الطبعة، الصفحة أو رقم البحث أو الباب) لكل حديث شريف.

٦/٢ – تعطى الجداول الإحصائية والرسوم البيانية أرقامًا متسلسلة ويرسم الرسم بالحبر الأسود.

٧/٢ – ينبغي أن تتضمن صفحة الغلاف المعلومات التالية:

أ) عنوان البحث.

ب) الاسم الكامل للباحث وعنوانه البريدي والبريد الإلكتروني.

ج) اسم الجامعة أو الجهة التي يعمل فيها الباحث.

القسم الثالث

إجراءات ومعايير تقييم الأبحاث بالمركز

يقوم المركز بتقويم مشروعات الأبحاث وفق المعايير والإجراءات التالية:

أولا – تقوم اللجنة العلمية في المركز بتقويم جميع فئات الأبحاث وفق الإجراءات التالية:

أ) في حالة: مشروع بحث، مذكرة قصيرة، أو ورقة للمناقشة، فإن اللجنة العلمية في المركز بعد مراجعة المشروع تقدم مرئياتها إلى مدير المركز لاعتمادها ثم إرسالها إلى الباحث.

ب) البحوث المكتملة عادة ما ترسل لمحكمين اثنين خارجيين بعد ثبوت صلاحيتها للتحكيم الخارجي من أحد أعضاء اللجنة العلمية في المركز. واتباعًا للعرف العلمي فإن اسم الباحث لا يذكر للمراجعين العلميين. وكذلك فإن أسماء المراجعين العلميين تظل سرية إلا أن ملاحظاتهم تحال للباحث.

ثانيًا– يتوقع المركز من لجنته العلمية ومن المحكمين أن يراعوا المعايير التالية وأمثالها في تقويم الأبحاث:

أ) خلو البحث من أي أخطاء منهجية أو شرعية أو اقتصادية ومن الاستنتاجات غير المبررة، ومن الأخطاء في ذكر الوقائع. وفي حالة الأبحاث الميدانية والتطبيقية ينظر هل اتبع الباحث الطرق الصحيحة في الاستبيان واختيار العينة ؟

ب) الدقة العلمية والتعمق إلى الحد الملائم لموضوعه.

ج) صلة البحث بالقيم والفرضيات الإسلامية.

د) طرح قضايا هامة مستحدثة أو تقديم صياغة جديدة ومفيدة لقضايا عولجت من قبل، وعدم الاقتصار على تكرار ما هو معلوم، مع إلمام الباحث بالكتابات السابقة في موضوعه.

(هـ) التمييز بوضوح بين آراء الباحث وسواه حسبما تقتضي الأمانة العلمية وعزوها إلى مراجعها بالصورة التفصيلية الواجبة والحرص على سلامة الاستشهاد بالنصوص في مواضعها الصحيحة، ودقة الإحالة إلى القرآن الكريم وكتب السنة النبوية وسائر المراجع.

(و) سلامة اللغة، وسلاسة الأسلوب، وترابط الأفكار.

مواضيع مقترحة للبحث في الاقتصاد الإسلامي

١- علم الاقتصاد الإسلامي ومنهجيته.
٢- نظرية سلوك المستهلك والمنتج.
٣- نظرية التوزيع و تخصيص الموارد والرفاهة في اقتصاد إسلامي.
٤- هيكل السوق.
٥- العمل والعلاقات الصناعية.
٦- النقود والبنوك والسياسة النقدية
٧- التمويل والصيرفة الإسلامية
٨- إدارة المخاطر والتأمين الإسلامي بين النظرية والتطبيق
٩- الأسواق المالية.
١٠- اقتصادات الزكاة.
١١- المالية العامة.
١٢- المحاسبة المالية في الإسلام.
١٣- الإدارة في الإسلام.
١٤- الاقتصاد الإسلامي والقانون.
١٥- الاقتصادات الدولية.
١٦- التنمية الاقتصادية في إطار إسلامي.
١٧- الدراسات التاريخية والاستعراضية.
١٨- النظم الاقتصادية المقارنة.
١٩- مواد تدريسية ذات صبغة إسلامية لمقررات في الاقتصاد.
٢٠- فقه للاقتصاديين.
٢١- الأوقاف والقطاع الخيري.
٢٢- اقتصاد للفقهاء.
٢٣- الأخلاق والاقتصاد.
٢٤- قانون للاقتصاديين.
٢٥- الإعجاز الاقتصادي للقرآن الكريم.
٢٦- الأزمات المالية: قراءة في الأسباب وطرق العلاج من منظور إسلامي.

تفصيل المواضيع المقترحة للبحث في الاقتصاد الإسلامي

١ - علم الاقتصاد الإسلامي ومنهجيته

1/1 –نظرية المعرفة الإسلامية (لعالم الغيب والشهادة) وعلمية علم الاقتصاد الإسلامي.

١/٢– الاقتصاد الإسلامي مذهبًا ونظامًا وعلمًا.

١/٣– القيم الأخلاقية وتأثيرها على السلوك الاقتصادي في النظام الرأسمالي والإسلامي.

١/٤ – دور النقل والعقل في فرضيات علم الاقتصاد الإسلامي.

١/٥ – المقاصد الشرعية للمال في نصوص القرآن والسنة وتحليلها اقتصاديًا.

١/٦ – تأثير المقاصد الشرعية للمال على أهداف ومؤسسات و قوانين النظام الاقتصادي الإسلامي.

١/٧ – تأثير المقاصد الشرعية للمال في سلوك الوحدات الاقتصادية (المستهلك، المنتج، الدولة) في الاقتصاد الإسلامي.

١/٨– نطاق علم الاقتصاد الإسلامي ومجالاته. مصادر افتراضاته الأساسية، طرق البحث والبرهنة والتنفيذ فيه. أساليب التنظير المقبولة واستخدام النماذج. علاقته بعلم الاقتصاد غير الإسلامي وبالعلوم الإسلامية.

١/٩– مقاصد الشريعة التي لها علاقة بالنشاط الاقتصادي وكيفية أخذ التحليل الاقتصادي والسياسة الاقتصادية بهذه المقاصد.

١/١٠– القضايا المتعلقة بتحويل الاقتصادات المعاصرة فيما يتعلق باتجاهاتها وسلوكها إلى ما ينشده الإسلام ودور الاقتصاد الإسلامي في هذا الصدد.

١/١١– تركيز الإسلام على توفير الحاجات، وكيفية أخذ ذلك في الحسبان في التحليل وفي صياغة السياسات الاقتصادية. تعريف الحاجات وفق الشريعة هل تختلف الحاجات عن الرغبات من حيث إن الأولى محدودة والثانية غير محدودة ؟ ما تأثير ذلك على التحليل الاقتصادي ؟

١/١٢– تصنيف الحاجات الإنسانية حسب درجة استقرارها، وتأثير ذلك في التحليل الاقتصادي، وتطبيق مبدأ تكلفة الفرصة على المسائل المتعلقة بالحاجات الأساسية، ومدى صحة التحليل الذي يستخدم منحنيات السواء، فيما يتعلق بالسلع والخدمات التي تشبع الحاجات الأساسية.

١/١٣– صحة مفهوم المنفعة فيما يتعلق بتحليل الحاجات وتوفيرها ومدى استجابة الحاجات (مقارنة بالرغبات) للتغيرات في الأسعار والدخول والعلاقة بين توفير الحاجات والنشاط الاقتصادي

١/١٤– هل هناك حقائق أو قوانين اقتصادية ثابتة ؟

١/١٥– كتابات غير المسلمين عن الاقتصاد الإسلامي: دراسة وتحليل.

٢ – نظرية سلوك المستهلك والمنتج في الاقتصاد الإسلامي

١/٢ – دور المخاطر والعوائد في قرارات الادخار والاستهلاك للفرد في الاقتصاد الإسلامي.

٢/٢ – العوامل المحددة للأجر العادل، أجر المثل، الأجر التوازني في الإسلام.

٣/٢ – تأثير النظر إلى العمل كعبادة على عرض العمل.

٤/٢– تأثير الثروة على عرض العمل(هل زيادة الثروة تؤدي إلى نقص عرض العمل للفرد).

٥/٢– تأثير القيم والفرضيات الإسلامية على دالة المنفعة وعلى توازن المستهلك، وأثر ذلك على نمط الطلب وتخصيص الموارد.

٦/٢– قواعد اتخاذ القرارات في حالات المخاطرة وعدم التأكد حسبما تدل عليها الأحكام الشرعية المقررة في حالات عدم التأكد، والنظريات ذات الصلة كنظرية البينات في الشريعة مثلاً، ومقارنة ذلك بالمعايير الشائعة في النظرية الحديثة لاتخاذ القرارات (قاعدة أقصى الأقصى، أو أقصى الأدنى، أو الأسف الأدنى لسافيج وسواها).

٧/٢– نتائج تطبيق المعايير الشرعية الآنفة من قبل الوحدات الاقتصادية.

٨/٢– نتائج تطبيقها أيضًا في اتخاذ قرارات السياسة الاقتصادية العامة في حالات عدم التأكد.

٩/٢– دافع الإيثار عند المستهلك في المجتمع المسلم: معناه، مداه، وتطبيقاته مقارنة بين سلوك الإيثار وسلوك تعظيم المنفعة.

١٠/٢– أهداف منشآت قطاع الأعمال: هدف تعظيم الربح، والأهداف البديلة له والتي عولجت من قبل بعض الاقتصاديين، مثل البحث عن أقصى كمية مبيعات والبحث عن الرضا. تقويم هذه الأهداف إسلاميًا وإمكانية تبني أهداف إضافية كالمصلحة الاجتماعية (الرفاه العام) تأثير تعدد الأهداف، وجود الأهداف الأخلاقية على توازن المنشأة وسعر المنتج وتخصيص الموارد والرفاه.

١١/٢– دافع الإيثار عند منشآت قطاع الأعمال في المجتمع المسلم، معناه، مداه، تطبيقاته، مقارنة دافع الإيثار بدافع زيادة الربح.

١٢/٢– التحليل الاقتصادي لسعي الإنسان في سبيل الله وسعيه لأن يكون عونًا للآخرين في الوقت الذي يسعى فيه لتحقيق أهدافه الذاتية.

٣ - نظرية التوزيع و تخصيص الموارد والرفاه في اقتصاد إسلامي

١/٣ - نظرية الريع (الإيجار) في الإسلام: الريع، مبرراته وحكمه، ومحدداته وقيمته التوازنية، العوامل التي تؤثر فيه ريع عناصر الإنتاج الطبيعية، ريع الآلات والمعدات.

٣ /٢ – معدل العائد الداخلي بديلاً لسعر الفائدة كمحدد للطلب على الاستثمار.

٣/٣ – نسبة توزيع الأرباح في اتفاقية المشاركة وتأثيره على عرض خدمات المنظم.

٤/٣ – نظرية العائد: العائد التوازني في القطاع الحقيقي، والعائد التوازني في القطاع المالي والعلاقة بين مخاطر الاستثمار والعائد العام في الاقتصاد.

٥/٣ – تحليل المنافع والتكاليف وتقويم المشروعات: صياغة معايير اختيار تعبر عن القيم الإسلامية في تقويم المشروعات في ظل إلغاء الربا. معالجة إسلامية واقتصادية لمسألة الحسم (الخصم) الزمني. مناقشة للقضايا التطبيقية والنظرية الناجمة عن استعمال معدلات الأرباح بدلاً من معدلات الفوائد في حسابات التيار النقدي المحسوم (الخصم النقدي كيفية اختيار المشاريع في حالات عدم التأكد، تأثير تعدد الأهداف ووجود الأهداف الأخلاقية على أسلوب التقويم ومعايير المفاضلة بين المشروعات.

٦/٣ – دالة المصلحة الاجتماعية (الرفاه) في الاقتصاد الإسلامي: وصفها وإيضاح محتواها وخصائصها الإجمالية، تحليل صياغتها السابقة من قبل علماء المسلمين، مناقشة صلتها بفرضية (ك. ج. ارو) عن استحالة تجميع دالة الاختيار الاجتماعي من دوال الاختيار الفردي.

٧/٣ – تأثير الأمور التالية منفردة أو مجتمعة على دوال التكاليف وعلى قرارات المنشأة:

أ) إحلال المشاركة في الأرباح محل الربا.

ب) تطبيق الزكاة.

ج) اتخاذ أهداف أخلاقية بجانب الربح.

٨/٣- ضمان حد أدنى للمعيشة في المجتمع الإسلامي والتأثيرات العلمية لذلك في المجتمعات المعاصرة.

٩/٣- نظرية السياسة الاقتصادية في الإسلام، اقتصادات المصلحة الاجتماعية أو الاقتصاد السياسي الإسلامي، أهداف السياسة العامة في الإسلام (السياسة الشرعية) ذات الصلة بالاقتصاد.

١٠/٣ - استعراض أعمال الفقهاء السابقين، كالماوردي وابن تيمية، والقواعد الكلية في مجلة الأحكام العدلية ومقارنتها بالمعايير المقترحة من قبل بعض الاقتصاديين مثل باريتو، كالدور، سكيتوفسكي، وعلى الخصوص - بيرجسون.

٣/١١– حل المشاكل البيئة في الاقتصاد الإسلامي: خط الفقر، قياس الفقر، البرامج التقليدية لإزالة الفقر من منظور إسلامي.

٣/١٢– التحليل الاقتصادي للقواعد الإسلامية المتعلقة باستعمال الموارد بين الأجيال المتعاقبة ومنع التلوث والاعتبارات البيئية.

٣/١٣ (كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم): كيف يمكن تحقيق ذلك محليًا وعالميًا على أرض الواقع ؟.

٤ - هيكل السوق

٤/١ — دور التوجيهات الإسلامية (منع بيع حاضر لباد (توفر المعلومات)، إظهار عيوب السلعة (الإفصاح والشفافية)، منع الغش والتدليس والنجش، منع وضع رسوم على دخول السوق)، في تحقيق شروط المنافسة الكاملة، كفاءة الأسواق.

٤/٢– تقييم أمثلية باريتو على ضوء القيم الإسلامية.

٤/٣ – الحوكمة وأهدافها وقواعدها وضوابطها الإسلامية.

٤/٤ — الحسبة ودورها في تصحيح اختلالات السوق.

٤/٥ — دور الدولة الاقتصادي ووظيفة تنظيم ومراقبة الأسواق والتأثير عليها من منطلق السياسة الشرعية.

٤/٦– المعاني المتنوعة للمنافسة وتقويمها إسلاميًا في ضوء نتائجها الاقتصادية والاجتماعية (مثلاً على تخصيص الموارد والكفاية الإنتاجية، والتوزيع والمؤسسات السياسية والعلاقات الاجتماعية).

٤/٧– الخصائص المفضلة للسوق في النظام الإسلامي وأثرها على آلية عمل نظام السوق، قصور نظام السوق كأداة لتخصيص الموارد، وإنتاج السلع والخدمات وتوزيع الدخل والثروة، البدائل الممكنة لتلافي القصور كي تحقق السوق الأهداف الإسلامية.

٤/٨– التعاون ودوافع المزاحمة والصراع: مفهوم التعاون في الإسلام، تأثير السلوك القيمي وروح التعاون لدى منظمي المشروع على العلاقات القائمة ما بين المؤسسات الاقتصادية وعلى السير الداخلي للمؤسسات. ما هو الدور الذي تلعبه المنافسة والتعاون وما هو المدى الممكن والمناسب لكل منهم.

٤/٩- مفهوم الاحتكار في الشريعة والاقتصاد وصوره المختلفة، وتقويمها إسلاميًا في ضوء نتائجها الاقتصادية والاجتماعية، والأوضاع الأخرى للسوق (كالمنافسة الاحتكارية، والاحتكار... إلخ) وتقويمها إسلاميًا.

٤/١٠- مفهوم (السعر العادل) و"سعر السوق" في إطار توازن اقتصادي عام مع توزيع إسلامي عادل للدخل.

٤/١١- القواعد الشرعية والتحليل الاقتصادي لمعدلات الأرباح، إمكانية وضع حد أقصى لها وخاصة في المعاملات التي يدخل فيها عامل الزمن (بيع السلم وإيجار الأصول الحقيقية، والأراضي الزراعية، والآلات، وما إلى ذلك).

٤/١٢- وصف وتقويم إسلامي للأنواع الرئيسية لعقود واتفاقيات البيع السائدة في الوقت الراهن سواء كان الأمر يتعلق بتبادل السلع أو ببورصة الأوراق المالية أو العملات وتحليل الوظائف الاقتصادية التي تحققها تلك العقود وتحديد البديل الإسلامي لتلك العقود التي يعتبرها الباحث مخالفة للوجهة الشرعية، تمحيص صيغ البيع والشراء المتصلة بالمضاربة في البورصة مثل البيع والشراء الآجل والشراء بالدين... إلخ.

ونتائج إباحة بيع السلم وأنواع البيوع الآجلة التي يمكن أن تتم في إطار الشريعة.

٤/١٣- غلاء الأسعار.

٤/١٤- مفهوم السوق التنافسي من منظور إسلامي.

٤/١٥- قوانين المنافسة من منظور إسلامي.

٥ - العمل والعلاقات الصناعية

٥/١- عرض العمل في اقتصاد إسلامي ومحدداته الاقتصادية وتأثير القيم الإسلامية عليها بالنسبة للفرد والمجتمع.

٥/٢- العلاقات الصناعية في اقتصاد إسلامي، طبيعة الصلة بين العمال وأصحاب العمل، وصيغ التعاون الممكن بينهما.

٥/٣- هل ثمة مبررات لنشوء اتحادات للتجارة وللعمل في اقتصاد إسلامي؟ تقويم إسلامي للصيغ والتدابير التطبيقية المعاصرة في مجال العلاقات الصناعية.

٥/٤- القواعد الشرعية لعلاقات العمال وأرباب العمل وتطبيقاتها في المجتمعات المعاصرة.

٥/٥- دراسة هيكل الأجور في مجتمع إسلامي والتباين الوظيفي في الأجور ودراسة توزيع العوائد المكتسبة بحسب حجم الدخل. المزايا الأخرى التي توفر للمستخدمين، وأنظمة الضمان الاجتماعي مقارنة بالزكاة في الإسلام.

٦/٥- عائد العمل بين الجهد والمنفعة.

٧/٥- الحد الأدنى للأجرة.

٨/٥ – تحديد أوقات العمل والعطلات.

٦ - النقود والبنوك والسياسة النقدية (من منظور كلي)

١/٦ – دور تحريم الربا في ارتباط القطاع المالي بالقطاع الحقيقي.

٢/٦ – دور تحريم الغرر في استقرار النظام المالي الإسلامي.

٣/٦- هل يمكن لعقود التمويل المبنية على عقود البيع أن تؤدي إلى نشوء فقاعات المديونية.

٤/٦- أثر إحلال المشاركة في الربح بدلاً من الفائدة على سلوك المدخرين (المستهلكين) وحائزي النقود (أي على تفضيل السيولة)، وأثره على ادخار الشركات وعلى سياساتها التمويلية.

٥/٦- الوسائل الممكنة لحشد المدخرات قصيرة الأجل في نظام لاربوي.

٦/٦- التحام قرارات الادخار والاستثمار في إطار نظام مشاركة الأرباح وتأثير ذلك على التحليل الاقتصادي.

٧/٦- تأمين الودائع في البنوك الإسلامية، مبرراته وطرق تحقيقه. إمكانية إيجاد نظام لتأمين الودائع الصغيرة ذات العائد القليل.

٨/٦- عرض القروض الزراعية الخاصة بصغار الزراع، أسسه، وإدارته، وإمكان إدخال بيع المرابحة كطريقة في هذا المجال، بيع السلم ودوره في ذلك.

٩/٦- عرض القروض القصيرة الأجل لأصحاب الأعمال في نظام لاربوي أسس العرض، والتوازن بين العرض والطلب، ومشكلة مصاريف خدمة الديون قصيرة الأجل ومراجعة عمليات البنوك الإسلامية في هذا المجال.

١٠/٦- تمويل بناء المساكن وشراء سلع الاستهلاك المعمرة، أسسه، وإدارته، وإمكان الإفادة من بيع المرابحة وسندات المقارضة الإسلامية في هذا السبيل.

١١/٦- تمويل الحكومة في نظام لاربوي، مسألة القرض العام وكيفية معالجة القروض التي سبق أن تحملها القطاع العام، التمويل بالعجز ومعايير قبوله في اقتصاد إسلامي.

٦/١٢- طبيعة ووظيفة النقود في اقتصاد إسلامي وخاصة فيما يتعلق بوظيفة النقود كمخزن للقيمة ومقياس للمدفوعات الآجلة وذلك من خلال معالجة نظرية وتاريخية.

٦/١٣-النظرية النقدية الإسلامية: تحليل كيفية أداء النظام المالي لوظائفه بعد إلغاء الربا. وبخاصة لجانب أو أكثر من الجوانب التالية:

أ) المصرف المركزي، السلطة النقدية، التحكم في عرض النقود.

ب) النظام المصرفي (سوى المصرف المركزي).

ج) الأعمال المصرفية.

د) المؤسسات المالية الوسيطة سوى المصارف.

هـ) سوق الأوراق المالية (الأسهم وسواها) كما ينبغي أن يكون في نظام إسلامي لاربوي، القواعد الشرعية الحاكمة لهذه السوق وتحليل نتائجها الاقتصادية.

و) الأسواق المالية : عقود أم ألعاب؛ صنّاع السوق.

٦/١٤- دراسة حالات لعدد مختار من البلاد الإسلامية للتعرف على الوضع المتوقع لجهاز المصارف والتمويل بعد إلغاء الفائدة وصياغة سياسات معينة لتحسين أداء هذا الجهاز، بما في ذلك السياسات المناسبة لمرحلة الانتقال إلى وضع لاربوي.

٦/١٥- مشكلات تثبيت القوة الشرائية بالنسبة للديون ولأصحاب الدخل الثابت. التحليل الاقتصادي لطرق التثبيت المتعددة وآثارها، تقويم إسلامي لجميع آثارها.

٦/١٦- التضخم: تحليل للظروف التي يمكن أن تؤدي إلى ظهوره في اقتصاد إسلامي، مع الأخذ في الاعتبار بصورة جلية الملامح النقدية والمالية المفترضة للاقتصاد الإسلامي.

٦/١٧ – تغير قيمة العملة وربط الديون بالأسعار الثابتة.

٦/١٨- إصدار النقود الورقية والنقود الإلكترونية في المجتمع المسلم وقضية عوائد الفرق بين تكاليف الإصدار وقيمة النقد وحيازة هذه العوائد وتوزيعها.

٦/١٩- العلاقات المتبادلة بين الاقتصادات اللاربوية لبلدان مختلفة وذلك في المجال المصرفي والصرف الأجنبي والتجارة الخارجية.

٦/٢٠- العلاقات الاقتصادية الخارجية بين الاقتصادات اللاربوية والنظام الدولي القائم على الربا.

٦/٢١- تقويم نشاط المؤسسات المصرفية الإسلامية اللاربوية التي أنشئت حديثًا والدروس المستفادة من هذه التجربة بتركيز خاص على بيع المرابحة للآمر بالشراء، وتدفق الائتمان للقطاع الزراعي.

٦/٢٢ – النظام النقدي الموحد للأقطار الإسلامية.

٦/٢٣– عرض وتقويم الكتابات عن الدينار الذهبي.

٦/٢٤ – سوق العملات.

٦/٢٥– الضوابط الشرعية لتحقيق العدالة في المعاملات المالية المعاصرة.

٦/٢٦– تطوير السوق الثانوية للمنتجات المالية الإسلامية.

٦/٢٧– سوق النقد وسوق المال الإسلامي: الأدوات – المؤسسات – النظام.

٦/٢٨– كفاءة السياسات النقدية في النظام المالي الإسلامي.

٦/٢٩– وسائل وأدوات البنوك المركزية في تنظيم ومراقبة نشاط البنوك الإسلامية.

٧- التمويل والصيرفة الإسلامية

٧/١– نظرية الوساطة المالية الإسلامية: عدم فصل القطاع الحقيقي عن القطاع المالي، رأس المال النقدي أحد عناصر الإنتاج وله قيمة مضافة لمشاركته في العملية الإنتاجية، المخاطرة لها قيمة مضافة وتشترك في نتائج العملية الإنتاجية

٧/٢– الصيرفة الإسلامية، القيم والأهداف والوسائل والضوابط الشرعية لقيام المصارف بوظيفة الوساطة المالية والوساطة التعاقدية والوساطة التعاقدية

٧/٣– اقتصادات المشاركة في الربح: آثار إحلال المشاركة بدلاً من الفائدة في سوق النقد وفي القطاعات الاقتصادية الأخرى.

٧/٤– البنوك الإسلامية وقضايا محاسبة الأرباح.

٧/٥– مشاركة البنوك في إدارة المشروعات التي تقوم بتمويلها ومدى هذا الإشراف وحدوده ووسائل الرقابة على عمليات هذه المشروعات.

٧/٦– مفهوم وقياس العوائد في التمويل بالمشاركة في إطار الشريعة والقواعد الاقتصادية والمحاسبية المناسبة.

٧/٧– نظام المعلومات المتعلق بنشاطات الاستثمار في البنوك الإسلامية ونوع المعلومات اللازمة ومصادرها وطرق مراجعة وتدقيق قبول المشروعات في هذه البنوك. تكلفة الحصول على المعلومات مقارنة بالبنوك التقليدية وتبريرها.

٨/٧- الصيغ المختلفة للمشاركة في المشروعات ودور كل منها في اقتصاد معاصر. تقويم النتائج الاقتصادية والاجتماعية لكل صيغة في ضوء الشريعة. دراسة ميدانية عن كيفية تخصيص البنوك (الإسلامية والربوية) لمواردها بين عملائها، ومدى اعتماد تخصيص الائتمان على ثروة العميل.

٩/٧- القروض القصيرة الأجل بين البنوك على أساس المشاركة ومدى الحاجة لهذه القروض وأنواعها الممكنة.

١٠/٧- مشكلة استثمار الأرصدة النقدية قصيرة الأجل لدى البنوك الإسلامية والحلول المقترحة ومراجعة الممارسات الحالية.

١١/٧ – المصارف الشاملة والمتخصصة: عرض وتقويم.

١٢/٧ – تحليل اقتصادي للعِينة والتورق.

١٣/٧ – التمويل الجزئي والقرض للمدى القصير في المصرفية الإسلامية.

١٤/٧ – حماية صغار المودعين.

١٥/٧ – الرقابة الشرعية والمالية.

١٦/٧ – الوساطة المالية والمصرف الإسلامي.

١٧/٧- المصرفية الإسلامية بين النظرية والتطبيق.

١٨/٧- تقويم في إطار الشريعة الإسلامية للمعاملات المعاصرة في مجال العملات وخاصة في الحالات التي يكون تسليم العملات المتعامل بها أو بعضها سيتم بعد فترة من توقيع العقد، الوظائف الاقتصادية لهذه المعاملات.

١٩/٧- تقويم الاستثمارات المسؤولة اجتماعيًا من وجهة النظر الإسلامية Socialy Responsible Investment (SRI):

٢٠/٧- تقييم أداء البنوك الإسلامية.

٢١/٧- مستقبل البنوك الإسلامية بعد عولمة النظم المالية.

٢٢/٧- البنوك الإسلامية الشاملة وخدماتها المصرفية.

٢٣/٧-التعاون بين المصارف الإسلامية والتنسيق بين أعمالها في بلد معين وعلى النطاق الدولي.

٢٤/٧- أسباب انخفاض نسبة المشاركة والمضاربة في تشغيل الأموال في المصارف الإسلامية.

٢٤/٧- دراسة مقارنة لتكلفة التمويل المقدم من المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية.

٢٥/٧- ممارسة الصيرفة الإسلامية في بلاد الغرب والعوائق القانونية المانعة من انتشارها.

٢٦/٧- الأدوات الإسلامية المبنية على عقدي السلم والاستصناع بين النظرية والعمل - دراسة نقدية A Critical Study.

٢٧/٧- التمييز بين المصارف الإسلامية والتقليدية على المستويين الجزئي والكلي.

٢٨/٧- تراجع الوساطة المصرفية.

٢٩/٧- واقع مشكلات شركات توظيف الأموال.

٣٠/٧- أدوات التمويل الإسلامي.

٣١/٧- مقومات سوق الأوراق المالية.

٣٢/٧- المرابحة في الأسهم.

٣٣/٧- ضمان الإصدار.

٣٤/٧- سندات الادخار.

٣٥/٧- البيع القصير والبيع الطويل.

٣٦/٧- الخيارات بجميع أنواعها.

٣٧/٧- بدائل إسلامية للعقود الآجلة.

٣٨/٧- تقييم وتيسير المنتجات المالية.

٣٩/٧- الإجارة المنتهية بالتمليك.

٤٠/٧- اقتصادات السلم الموازي.

٤١/٧- اقتصادات الاستصناع الموازي.

٤٢/٧- أهمية التكتلات والاندماجات لمواجهة العولمة المالية.

٤٣/٧- السوق الفورية والسوق الآجلة.

٤٤/٧- دراسات وتطبيقات في التمويل الإسلامي.

٤٥/٧- البنوك الإسلامية والاستقرار المالي.

٤٦/٧- المنتجات المالية الإسلامية: دراسة مقاصدية واقتصادية.

٤٧/٧- التمويل الإسلامي في أمريكا وأوربا: الفرص والتحديات.

٤٨/٧- التمويل الإسلامي في إفريقيا: الفرص والتحديات.

٤٩/٧- إدارة الأصول والخصوم من منظور إسلامي.

٥٠/٧- دور التدريس والبحث والتدريب في التمويل الإسلامي.

٥١/٧- برامج وشهادات التعليم والتدريب في التمويل الإسلامي: دراسة وتقويم.

٨- إدارة المخاطر في التمويل والتأمين الإسلامي بين النظرية والتطبيق

١/٨- استعراض ما كتب عن القمار والتأمين وهل التأمين هو القمار... إلخ ، في الأدب الغربي.

٢/٨- التمييز بين التأمين الإسلامي والتقليدي على المستويين الجزئي والكلي.

٣/٨- دراسة ميدانية للتأمين الإسلامي المعاصر.

٤/٨- تنظيم صناعة التأمين في نظام إسلامي معاصر.

٥/٨- إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية.

٦/٨- دراسة شرعية العقود التقليدية المستخدمة للتحوط، مثل العقود الآجلةForwards والمستقبليات Futures والخيارات Options وعقود المقايضاتSwaps .

٧/٨- بدائل إسلامية للعقود الآجلة، المشتقات، الخيارات، المقايضات، مبنية على العقود المسماة، مثل عقد السلم وبيع العربون وخيارات الرضا، أو استحداث عقود جديدة، لتحقيق غرض التحوط وإدارة المخاطر.

٨/٨- التنظيمات والترتيبات المؤسسية اللازمة لتحقيق الضوابط الإسلامية في المعاملات في عقود التحوط.

٩/٨- النماذج الرياضية الديناميكية، لتقييم وتسعير المنتجات المالية الإسلامية.

١٠/٨- استكتاب متخصصين في المشتقات، والاستعانة بمؤسسات مالية متخصصة، مثل مودي وS&P500 في وضع أسس تقييم وتسعير المنتجات الإسلامية.

٩- الأسواق المالية

١/٩ – الضوابط الشرعية لتداول الأوراق المالية في الأسواق المالية.

٢/٩ – دور تحريم بيع الدين في ضبط الرافعة المالية وحجم الديون في الأسواق المالية.

٣/٩ – دور تحريم الغرر في استقرار السوق المالية الإسلامية.

٤/٩ – الضوابط الشرعية للمشتقات التي يمكن تداولها في السوق المالية.

٥/٩ – الوظائف والأدوات والأهداف للسوق المالية في الإسلام.

٦/٩ – إعادة إنتاج المشتقات التقليدية بعقود شرعية وتأثيرها على كفاءة و استقرار أسواق المال الإسلامية.

٧/٩- الهندسة المالية بين المخارج والحيل الفقهية.

٨/٩ — الصكوك الإسلامية: طبيعتها أنواعها وهيكلتها وأهدافها وضوابطها الشرعية.

٩/٩ — التصكيك: نشأته، تطوره، مداه، ما له وما عليه.

١٠ - الزكاة واقتصاداتها

١٠/١- تقدير وجباية الزكاة في مجتمع إسلامي معاصر. الإعفاءات، فئات (معدلات) الزكاة وطرق التقدير والجباية من المؤسسات الصناعية، ومؤسسات النقل البحري والمؤسسات العامة الاقتصادية. الزكاة على المباني ووسائل النقل المستخدمة في الأغراض التجارية والأسهم والسندات والودائع المصرفية والثروة المعدنية... إلخ. الزكاة على العقارات المعدة للتجارة والاستثمار والأراضي المعدة للبناء والإنشاء والأبنية قبل استكمالها، والدور المعدة للإيجار والأموال المدفوعة للجمعيات السكنية ... إلخ.

١٠/٢- الزكاة على الناتج الزراعي (العشر ونصف العشر) وتطبيقها على كل من المزارع الصغيرة والكبيرة، مسألة احتساب التكاليف مثل البذور والأسمدة واستهلاك رأس المال، المياه... إلخ.

١٠/٣- التجانس والتكافؤ بين القطاعات الاقتصادية في معدلات الزكاة (على سبيل المثال بين الزراعة والصناعة)، تأثير الزكاة على تخصيص الموارد بين القطاعات.

١٠/٤- إعادة التنظيم الواجبة في النظام الضريبي القائم من أجل تطبيق الزكاة، مدى ملاءمة بعض الضرائب المفروضة حاليًا كضرائب الأرباح الرأسمالية وضريبة الثروة وضريبة الدخل وضرائب المبيعات... إلخ، ودور هذه الضرائب بعد إدخال فريضة الزكاة.

١٠/٥- دراسة حالات لبلد أو أكثر من البلاد الإسلامية لتقديم تصور شامل لنظام ضريبي متكامل بعد إدخال فريضة الزكاة واقتراح سياسات محددة لمواجهة المشكلات الإدارية والتطبيقية.

١٠/٦- الأثر الطويل الأجل للزكاة على توزيع الدخل والثروة.

١٠/٧- تحليل متكامل لأثر الزكاة وإلغاء الفائدة على التوازن الكلي في الاقتصاد. آثار الخصائص الأخرى للاقتصاد الإسلامي على هذا التوازن.

١٠/٨- الآثار الاقتصادية والاجتماعية للطرق المختلفة لإنفاق أموال الزكاة، إمكانية استخدام هذه الأموال في إيجاد الوظائف لصالح المنتفعين بالزكاة، وإمكانية نقلها إلى الأقطار الإسلامية الفقيرة.

١١ - المالية العامة

١/١١ – الوظائف الاقتصادية للدولة الحديثة والمبررات الشرعية لتلك الوظائف.

٢/١١ – الضوابط الشرعية للمصادر الحديثة لإيرادات ونفقات الدولة.

٣/١١ - هل في المال حق سوى الزكاة؟ ما هو الفرق بين (التوظيف) الضريبة والمكس المنهي عنه؟

٤/١١ – فقهيات توازن ميزانية الدولة والعجز في الميزانية.

٥/١٠ – أدوات استثمار فائض الميزانية وأدوات تمويل عجزها.

٦/١٠ - الضوابط الشرعية لصكوك الدولة لتمويل عجزها وصكوك تمويل المشروعات الاقتصادية.

٧/١١- مصادر تمويل النفقات العامة في الإسلام. العشور والخراج (بنوعيه: المقدر على أساس المساحة والمقدر على غلة الأرض) وآثارها الاقتصادية - الأنواع الأخرى للتمويل العام.

٨/١١- المبادئ الأساسية للضرائب في الإسلام، العبء الضريبي الأمثل وتوزيعه عبر الزمن (بين الأجيال) وبين الأفراد. تقويم دقيق للاتجاهات المعاصرة في فرض الضرائب على أساس المقدرة أو المنفعة أو الضريبة المثلى.

٩/١١- مبادئ ونمط الإنفاق الحكومي في الدولة الإسلامية. تقويم إسلامي لنظريات الإنفاق الحكومي المعاصرة، المعيار الإسلامي لمختلف أوجه الإنفاق الحكومي وتوزيع منافع هذا الإنفاق.

١٠/١١ – العجز والدين العام في المالية العامة الإسلامية.

١١/١١ – السياسة المالية في الإسلام.

١٢/١١ – المبادئ الأساسية للصرف العام.

١٢ - المحاسبة في الإسلام

١/١٢- محاسبة الزكاة في المجتمعات المعاصرة.

٢/١٢- المحاسبة المالية في الإسلام: المبادئ الإسلامية في تقدير المراكز المالية (عناصر الميزانية) وصافي النماء (حسابات النتيجة) للمؤسسات المختلفة.

٣/١٢- قضايا محاسبية مقارنة بين الإسلام والنظم المعاصرة.

١٣ - الإدارة في الإسلام

١٤ - الاقتصادات الدولية

١٤/١- الموقف الإسلامي من القضايا الرئيسية في سياسة التجارة الخارجية، حرية التجارة أو تقييدها. الرقابة على القطع الأجنبي ومشكلات ميزان المدفوعات وشروط الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (WTO).

١٤/٢- التعاون التجاري بين الأقطار الإسلامية: إمكانياته، احتمالاته، قواعده.

١٤/٣- المساعدات الاقتصادية بين البلاد الإسلامية: المبادئ الأساسية وأشكال المساعدة.

١٤/٤- حاجة الدول الإسلامية إلى التمويل الخارجي.

١٤/٥- مفهوم الأمة كوحدة واحدة وآثار ذلك على التعاون الاقتصادي والتضامن والتكامل بين الدول الإسلامية، آثار ذلك في تأمين الحاجات الأساسية.

١٤/٦- النظام النقدي الدولي: تقويمه والمقترحات الممكنة في ضوء الشريعة الإسلامية لإصلاحه بما يحقق المقاصد الكبرى للشريعة.

١٥ - التنمية الاقتصادية في إطار إسلامي

١٥/١- دافع التنمية في الإسلام، طبيعته، ومشكلات تحريك طاقات عامة المسلمين، دور المؤسسات التعليمية ووسائل الإعلام والقيادة السياسية والدينية في قضايا التنمية. إمكانية الاستفادة من قدرات المؤسسات الإسلامية العريقة، كالأوقاف والبحث عن تنظيمات ومؤسسات أخرى تعين على تحقيق أهداف التنمية.

١٥/٢- الأولويات الأساسية في المنهج الإسلامي للتنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي.

١٥/٣- تقويم لنماذج النمو الاقتصادي الغربي ومدى صلتها بواقع المجتمعات الإسلامية المعاصرة.

١٥/٤- مصادر وطرق تمويل التنمية الاقتصادية في دولة إسلامية، القضايا المتعلقة في استخدام المساهمة والمشاركة في الربح كقواعد لتعبئة المدخرات المحلية واجتذاب رأس المال الأجنبي ومعالجة مشكلة تمويل مشروعات البنية الأساسية بدون فرض ضرائب في نظام اقتصادي لاربوي.

١٥/٥- استراتيجيات التنمية المناسبة للبلدان الإسلامية.

- البلدان الغنية بالنفط.

- دول غير نفطية قليلة السكان.

- دول غير نفطية – ذات كثافة سكانية عالية.

٦/١٥- طريق تقليل اعتماد البلدان الإسلامية على الدول الأكثر تقدمًا وإمكانية صيغة منهج إسلامي للتنمية الاقتصادية الإقليمية لدول العالم الثالث الإسلامية.

٧/١٥- هدف العدالة مقابل هدف النمو الاقتصادي في التصور الإسلامي.

٨/١٥- سياسة الدخول في المجتمع الإسلامي.

٩/١٥- الفقر وتوزيع الدخل مع العناية بالتغييرات التنظيمية المطلوبة والمقبولة إسلاميًا للتغلب على الفقر الواسع النطاق.

١٠/١٥- اقتصادات عدم المساواة، أسباب عدم المساواة في توزيع الدخل والثروة، الاتجاهات الطويلة الأجل الخطوات الممكنة للحد من هذه الاتجاهات بغرض تخفيف الحد المحتمل لعدم المساواة في المجتمع الإسلامي ومبرراته.

١١/١٥- تقويم إجراءات التوزيع المختلفة في البلاد الإسلامية وآثارها.

١٢/١٥- المعيار الإسلامي لتطوير التقانة المناسبة في الدول الإسلامية. نقل التقانة إلى الدول الإسلامية مع التركيز على كيفية أقلمة التقانة مع التكنولوجيا الواردة من الغرب وتأثيرها

١٣/١٥- السياسة السكانية في دولة إسلامية مع التركيز على توضيح علاقة السياسة السكانية بالنمو الاقتصادي.

١٤/١٥- تنمية الموارد البشرية عناصر منهج إسلامي مع العناية بصفة خاصة بإيجاد المهارات واستخدامها والمحافظة عليها.

١٥/١٥- اقتصادات التعليم في إطار إسلامي والإنفاق على التعليم بوصفه إنفاقًا استهلاكيًا أو استثماريًا.

١٦/١٥- القضايا المتعلقة ببرمجة وتمويل التعليم في العالم الإسلامي مع التدريب العلمي والتقاني مع التعليم الشرعي.

١٧/١٥- دور المرأة في المجتمع الإسلامي، علاقتها بالتنمية في البلاد الإسلامية، الوضع الراهن، المستقبل والتطلعات – دراسة حالات لعدد مختار من البلاد الإسلامية.

١٥/١٨- ملكية الأرض والحيازة والعلاقات الزراعية في الأقطار الإسلامية، التغيير الإسلامي المطلوب في هذا المجال، دراسة ميدانية لبعض الأقطار.

١٥/١٩ – كفاية التراكم الرأسمالي في الدول الإسلامية.

١٥/٢٠ – نظريات التنمية من منظور إسلامي.

١٦ - الدراسات التاريخية والاستعراضية

١٦/١- تحليل ونقد علمي للكتابات المعاصرة في الاقتصاد الإسلامي وخاصة الكتابات ذات الصبغة التحليلية وذلك بالتركيز على التحليل الاقتصادي والحجج المستمدة من القرآن والسنة، ويمكن للباحث أن يقوم بدراسة عمل معين بتفصيل، أو أعمال كاتب معين، أو جميع الكتابات في موضوع معين.

١٦/٢- دراسة مساهمات علماء مسلمين مختارين مثل: زيد بن علي، أبي حنيفة، مالك، أبي يوسف، محمد بن الحسن الشيباني، يحيى بن آدم، الشافعي، أبي عبيد، أبي جعفر داؤدي، الماوردي، العز بن عبد السلام، الراغب الأصفهاني، البيروني، أبي الفضل الدمشقي، أحمد الدلجي، ابن أبي الربيع، ابن الحاج، ابن الجوزي، الجويني، الأسدي، ابن الأزرق، أحمد بن حنبل، قدامة بن جعفر، ابن حزم، السرخسي، نظام الملك الطوسي، الغزالي، الكاساني، فخر الدين الرازي، نجم الدين الرازي، نصير الدين الطوسي، ابن تيمية، ابن الاخوة، ابن القيم، الشاطبي، ابن خلدون، المقريزي، شاه ولي الله الدهلوي، ابن نجيم، الخنجي، عثمان دان فوديو، ابن عابدين، وغيرهم.

١٦/٣- استعراض الكتابات الإسلامية في مجال توفير الحاجات الأساسية للإنسان.

١٦/٤- التاريخ الاقتصادي للمجتمع الإسلامي الأول، وذلك حتى سنة ٤٠ ﻫ .

١٦/٥- التاريخ الاقتصادي لبعض الأقطار الإسلامية أو المجتمعات الإسلامية.

١٦/٦- استعراض الفكر الاقتصادي الإسلامي بالنسبة لموضوعات محددة خلال فترة من التاريخ الإسلامي (وفي بعض الحالات كامل فترة الـ ١٤٠٠ سنة الماضية)، والهدف من هذا الاستعراض هو اختيار قضية معينة ثم تتبع مسارها، وتحليل الطرق التي اتبعت لمعالجتها.. وحتى يكون هذا الاستعراض مفيدًا لابد من تناول جميع المصادر ذات العلاقة، وبخاصة كتب التفسير وشروح الأحاديث، والفقه وأصوله، والتاريخ الإسلامي وغير ذلك.

وحيثما يتيسر ذلك يتوجب على الباحث أن يستوحي من هذا الاستعراض السياسات التي ينصح بها لمعالجة مشكلات معاصرة، ويترك للباحث أن يختار أي موضوع يراه مناسبًا في هذا الشأن. والمواضيع التالية مذكورة كأمثلة:

أ) النقود، طبيعتها، وظيفتها، إصدارها، وإدارتها... إلخ.

ب) أنماط تنظيم وتمويل التجارة والصناعة، وتبيان اتباع أسلوب التمويل الذاتي والمشاركة والمضاربة... إلخ وبيان مدى الخروج عن قاعدة تحريم الربا إن وجد.

ج) كراء الأرض وتأجيرها ومزارعتها وإقطاعها... إلخ.

د) كيف طبق نظام الزكاة فعليًا من حيث إدارتها وجمعها وإنفاقها في مصارفها ؟.

هـ) دراسة الممارسة العملية للمؤسسات الخاصة والعامة التي كانت تسهم في خدمات التأمين والرعاية الاجتماعية وتمول من غير طريق الزكاة.

١٧ - النظم الاقتصادية المقارنة

١٧/١- المعايير الإسلامية لتقويم ومقارنة النظم الاقتصادية والاجتماعية، مثلاً: حسن توزيع الدخل، الإنفاق الخيري الطوعي... إلخ، المقاييس المختلفة لأداء هذه النظم، عناصر الحياة الطيبة في الإسلام وإمكانية قياسها الإحصائي.

١٧/٢- التكوين الأساسي للنظام الاقتصادي في الإسلام وإطاره التنظيمي ومؤسساته، صياغة شاملة للوسائل الإسلامية لتخصيص الموارد وتوزيع الدخل والثروة وتخفيف التقلبات الاقتصادية وتحقيق النمو، معالجة بمنهج متعدد الاختصاصات، تأخذ بعين الاعتبار أثر مختلف أجزاء النظام الإسلامي.

١٨ - مواد تدريسية ذات صبغة إسلامية لمقررات في الاقتصاد

هناك حاجة لمواد تدريسية في مستوى الدراسات الجامعية والعليا تغطي كافة حقول التخصص في الاقتصاد مع تركيز خاص على النظرية الاقتصادية. ويمكن للباحث أن يقدم المواد الدراسية في صورة أو أكثر من الصور الثلاث التالية:

١٨/١- كتاب كامل في الاقتصاد لمستوى المبتدئين، أو المستوى المتوسط (السنتين الأخيرتين قبل التخرج) أو لبرنامج الماجستير. ويمكن أن يتناول الكتاب التحليل الاقتصادي الجزئي أو التحليل الكلي، أو المالية العامة... إلخ.

ويفترض في الباحث أن يبين بجلاء في المشروع الذي يتقدم به لتأليف كتاب مقرر: المستوى الدراسي الذي سيؤلف الكتاب له، وما هي الموضوعات التي سيتناولها بالتحليل من وجهة إسلامية. كما عليه أن يذكر عناوين فصول الكتاب بشكل مفصل، والعناوين الرئيسية والفرعية لكل فصل على نحو يظهر محتوى الكتاب، وكذلك عدد الصفحات التقريبي.

٢/١٨- فصل أو فصول من كتاب: بحيث يمكن للمدرس الاعتماد عليها لتعزيز الكتاب التدريسي المقرر أو لإحلالها محل الفصول المقابلة في الكتاب.

وعلى الباحث أن يختار للكتابة تلك الفصول التي تتعارض في الكتب الجامعية الشائعة مع القيم أو الفرضيات الإسلامية. ويفترض في معالجة الباحث أن تكون إيجابية تمحص بصورة موضوعية أثر المؤسسات الاجتماعية والتشريعات وأنماط السلوك التي ينتظر واقعيًا أن تسود في مجتمع إسلامي. وستعطى الأولوية للمواد التدريسية للمستوى المتوسط في المواضيع الآتية:

أ) نظرية سلوك المستهلك.

ب) نظرية المنشأة التي لا يتركز اهتمامها فقط على تحقيق أقصى ربح.

ج) الادخار والاستثمار وتحديد مستوى الدخل في اقتصاد إسلامي.

د) النظام المصرفي والسياسة النقدية في اقتصاد إسلامي.

هـ) المالية العامة والسياسة المالية في اقتصاد إسلامي.

ويفترض في مشروع البحث أن ينص بجلاء على المستوى العلمي للطلاب الموجه لهم، وأن يتضمن عرضًا تفصيليًا واضحًا للفصل (أو للفصول) الذي ينوي إعداده.

٣/١٨- منهج تفصيلي لمقرر دراسي: المطلوب هو وصف تفصيلي لموضوعات مقرر تدريسي لفصل دراسي واحد (مدته ٤٥ ساعة تدريسية بما في ذلك الاختبارات) ويبين بجلاء في كل قسم من المقرر كيف يمكن إدماج المفاهيم الإسلامية ذات العلاقة بصورة تحليلية في صلب الموضوع. ولابد من أن يتضمن كل منهج تفصيلي مقترح:

أ) المتطلبات السابقة أي المستوى الدراسي (الأكاديمي) المفترض للطالب.

ب) الأهداف التي يتوخى المنهج المقترح تحقيقها.

ج) إحالات تفصيلية للمراجع بكل قسم من أقسام المقرر الدراسي مع إعطاء نبذة مختصرة عن المرجع إذا اقتضت الضرورة سواء كان المرجع اقتصاديًا بحتًا أو متعلقًا بالعلوم

الإسلامية، مع التركيز على تلك المراجع التي يسهل على الطالب استخدامها بصورة مباشرة. وستعطى الأولوية لمناهج المقررات الآتية:

١- الاقتصاد الجزئي- لمختلف المستويات.
٢- الاقتصاد الكلي- لمختلف المستويات.
٣- النقود والبنوك والأسواق المالية.
٤- نظريات التوزيع.
٥- السياسة النقدية ومؤسساتها.
٦- السياسة المالية والمالية العامة.
٧- التنمية الاقتصادية.
٨- اقتصادات الرفاهية.
٩- العلاقات العمالية والعلاقات الصناعية.
١٠- الاقتصاد الدولي.
١١- النظم الاقتصادية المقارنة.
١٢- التاريخ الاقتصادي للمجتمع الإسلامي الأول.

١٩ - فقه للاقتصاديين

يتعذر تقديم إسهام حقيقي في علم الاقتصاد الإسلامي ما لم يكن للعالم الاقتصادي المسلم إلمام كاف بالموضوعات ذات العلاقة في العلوم الإسلامية وبخاصة في الفقه، ولتلبية حاجة الاقتصاديين المسلمين في هذا المجال لابد من مساهمة المتخصصين في الفقه الإسلامي.

وينبغي أن تتضمن الأبحاث الأدلة الشرعية من القرآن الكريم والسنة النبوية وسواهما، وأن تربط الأحكام التفصيلية بالمقاصد العامة للشريعة وأن لايقتصر العرض على مذهب واحد بل يبنى على مختلف المذاهب المعتبرة ما أمكن ذلك.

والمركز يرحب بمشاريع أبحاث تتناول أية موضوعات أخرى مهمة للاقتصاديين بالإضافة إلى تلك المدرجة أدناه والتي يوليها المركز أولوية في الاهتمام:

١/١٩- نظرية العقود:

٢/١٩- عقود البيع مع التركيز على تلك المعمول بها حاليًا في أسواق وبورصات السلع والأسهم (كالبيوع الآجلة و"الوعد بالبيع"... إلخ) .

١٩/٣- فقه ملكية واستغلال المصادر والثروات الطبيعية وعقود الامتياز والتنقيب ... إلخ.

١٩/٤- فقه الفيء: مصادره ووجوه استخدامه.

١٩/٥- فقه النفقات الواجبة في العائلة وبين الأقارب.

١٩/٦- فقه السياسة العامة (السياسة الشرعية).

١٩/٧- المسائل والمشكلات المعاصرة في فقه الزكاة.

١٩/٨- فقه المشاركات (كالمضاربة والمزارعة) والشركات مع التركيز على الصيغ ذات الأهمية المعاصرة "كشركات الأموال".

١٩/٩- فقه المضاربة: مراجعة القضايا التي تختلف فيها آراء الفقهاء، تقويم لعمليات البنوك الإسلامية في هذا الخصوص.

١٩/١٠- فقه المرابحة: وأساسها في الشريعة الإسلامية، تقويم لعمليات البنوك الإسلامية في هذا الخصوص.

١٩/١١- فقه المقاصد (فقه المصالح).

١٩/١٢- فقه الحيل.

١٩/١٣- استعراض الفقه المتعلق بالسياسة السكانية والإشارة للآراء المتعددة في هذا الموضوع مع توثيقها بدقة.

١٩/١٤- فقه المعاملات المالية.

١٩/١٥- فقه المعاملات المالية للأقليات الإسلامية.

١٩/١٦- منهج تفصيلي لدراسة شخصية للفقه الإسلامي وأصوله (لغير المتخصصين كالاقتصاديين) تحدد للدارس خطة متدرجة للمطالعة والدراسة تستند إلى كتب أو فصول مختارة من كتب الفقه والأصول قديمها وحديثها، ومن مختلف المذاهب، ومن الضروري إعطاء نبذة مختصرة عن كل مرجع مقترح.

١٩/١٧- استعراض للصيغ الهامة للعقود السائدة في بعض القطاعات الاقتصادية كقطاع التجارة والخدمات والصناعة... إلخ، مع الإشارة إلى موقع أحكام الشريعة الإسلامية من هذه العقود.

٢٠ - الأوقاف والقطاع الخيري

على الرغم من مزايا الخصخصة، إلا أن من أهم آثارها السلبية انسحاب الدولة من تقديم كثير من الإعانات والخدمات الاجتماعية، مما يؤدي إلى الإخفاق في تحقيق العدالة الاجتماعية، والتي هي من أهم أهداف النظام الاقتصادي الإسلامي. وهنا يأتي دور الأوقاف والقطاع الخيري في ملء هذا الفراغ وسد هذه الثغرات، وقد قامت الأوقاف الخيرية تاريخيًا بتقديم كثير من الخدمات الاجتماعية للفئات المستحقة في المجتمع الإسلامي، ومن الدراسات المقترحة في هذا الموضوع:

٢٠/١- دور الوقف المعاصر في تقديم الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية للفئات المستحقة.

٢٠/٢- نماذج معاصرة للأوقاف (الصناديق الكويتية - مشروع سنابل الخير).

٢٠/٣- دور الوقف في دعم المنشآت التعليمية: (الكراسي الوقفية - الجامعات الخاصة التي لاتهدف إلى تحقيق الأرباح - مدارس تحفيظ القرآن - المدارس الخيرية).

٢٠/٤- دراسة جدوى اقتصادية لاستغلال الأوقاف الخيرية في الدول الإسلامية (دراسة ميدانية).

٢٠/٥- إدارة الأوقاف في البلدان غير الإسلامية، ومدى الاستفادة منها في إدارة الأوقاف في البلدان الإسلامية.

٢٠/٦- الرقابة على الأوقاف.

٢٠/٧- الأوقاف في البلدان غير الإسلامية وأنواعها ومقارنتها بالأوقاف الإسلامية. أوجه الشبه وأوجه الخلاف والدروس المستخلصة.

٢٠/٨- الأوقاف بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي.

٢٠/٩- دراسة تحليلية لصيغ إجارة الأوقاف: الحكر، الإجارتين، المرض، المقاطعة، الخلو... إلخ، ومدى مشروعيتها وصلاحيتها للتطبيق.

٢٠/١٠- التجارب الوقفية: دراسة مقارنة.

٢٠/١١- دور الدولة بالنسبة للأوقاف بأنواعها.

٢٠/١٢- محاسبة الوقف.

٢٠/١٣- بدائل تمويل الأوقاف

٢١ - اقتصاد للفقهاء

كتاب ميسر على غرار "اقتصاد لغير الاقتصاديين"، ولكنه أخص منه، بحيث يراعى فيه أنه موجه للفقهاء خصوصًا. ويحسن التعرض فيه للاقتصاد المعياري، والاقتصاد المؤسسي، والاقتصاد الإنساني، وأن يكون شاملاً للاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي وقضايا البيئة والتنمية. وإذا تضمن رسومًا بيانية فيحسن شرحها والتعليق عليها وبيان كيفية الوصول إليها.

٢٢ - الأخلاق والاقتصاد

٢٢/١- الأخلاق والنظم الاقتصادية.

٢٢/٢- المسؤولية الاجتماعية للشركات.

٢٢/٣- حوكمة الشركات.

٢٢/٤- الأخلاق والإدارة معارك الدمج والسيطرة والاستحواذ في الشركات الحديثة.

٢٢/٥- الأخلاق والتسويق.

٢٢/٦- الأخلاق والمنافسة.

٢٢/٧- تكاليف اللهو والفراغ.

٢٢/٨- الاقتصاد والبيئة.

٢٢/٩- الخطر الأخلاقي والاختبار المعاكس.

٢٢/١٠- الرشوة والفساد بين المبادئ والمصالح: هل يستطيع علم المصالح مكافحة الفساد؟

٢٢/١١- المنافع والتكاليف (المصالح والمفاسد).

٢٢/١٢- التجسس الاقتصادي (المخابرات الاقتصادية).

٢٢/١٣- الأتعاب الاستراتيجية.

٢٢/١٤- الأخلاق والشركات المتعددة الجنسيات.

٢٣ - القانون للاقتصاد الإسلامي

٢٣/١- القانون والفقه والاقتصاد.

٢٣/٢- نظرية العقد بين الفقه والقوانين الحديثة.

٢٣/٣- العقود المثلى.

٢٣/٤- العقود الكاملة والعقود الناقصة.

٢٣/٥- العقود الضمنية والعقود الصريحة.

٦/٢٣- العقود الحافزة.

٧/٢٣- نظرية الوكالة بين الفقه والقوانين الحديثة.

٨/٢٣- تنازع المصالح.

٩/٢٣- العقود الطويلة الأجل بين الفقه والقوانين الحديثة.

١٠/٢٣- مشكلة الأصيل والوكيل.

١١/٢٣- نظرية تكاليف الصفقات أو المعاملات.

١٢/٢٣- تماثل المعلومات بين طرفي العقد وعدم تماثلها.

٢٤ - الإعجاز الاقتصادي

١/٢٤- الإعجاز الاقتصادي للقرآن الكريم في الزكاة، الربا، الميراث... إلخ.

٢/٢٤- الإعجاز الاقتصادي للسنة النبوية في الزكاة، الربا، الميراث... إلخ.

٢٥ - الأزمات المالية

١/٢٥- المصطلحات والمفاهيم والأشكال.

٢/٢٥- النظام المالي والاستقرار الاقتصادي.

٣/٢٥- تشخيص وعلاج الأزمات في الأدبيات الاقتصادية التقليدية.

٤/٢٥- تشخيص وعلاج الأزمات في الأدبيات الاقتصادية الإسلامية.

٥/٢٥- هل الأزمات المالية أمر مصاحب لأي نظام اقتصادي ؟

٦/٢٥- اقتصاديون اهتموا بدراسة الأزمات.

٧/٢٥- النظريات الاقتصادية والأزمات: نقد وتقويم.

٨/٢٥- إدارة المخاطر من منظور إسلامي في ضوء الأزمات العالمية.

أبحاث لها أولوية في الدعم للخطة الحالية للمركز

في الدراسات التي قدمت لتقيم مسيرة البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي خلال ثلاثين عاما في المؤتمر العالمي السابع للاقتصاد الإسلامي، وجد أن الأبحاث في مجال التنظير للنظرية الاقتصادية الإسلامية تتسم بالندرة وتفتقد إلى الأصالة، فلازال التحليل الاقتصادي الإسلامي يلبس جبة التحليل الكنزي في مجال التحليل الكلي والتحليل النيوكلاسيكي في مجال التحليل الجزئي، وعلى الرغم من التراكمات الهائلة في مجال الصيرفة الإسلامية، إلا أن النماذج التطبيقية للصيرفة الإسلامية لازالت تحت عباءة نظرية الوساطة المالية الرأسمالية، وكذلك النماذج التطبيقية للتأمين الإسلامي، لذلك كانت هناك أولوية لتوجيه الأبحاث لتأصيل نظريات إسلامية للسلوك الاقتصادي للوحدات الاقتصادية، ولوضع أسس للتحليل الاقتصادي لسلوك الوحدات الاقتصادية التي تعتبر سلوكها الاقتصادي جزءًا من سلوكها العام الذي يهدف إلى تحقيق ما خلق الإنسان له، وهو تحقيق العبودية لله التي تؤدي إلى سعادة ورفاهية الإنسان.

مشروع النظريات الاقتصادية الإسلامية

١ - نظرية الفائدة والعائد في الاقتصاد الإسلامي

هل يمكن أن يكون هناك عائد منخفض المخاطر في اقتصاد إسلامي وهل الخطر هو شرط لجواز العائد؟ كيف يحدد هذا العائد وماهو النموذج الذي يمكن أن يولده، وكيف يمكن استخدام لمقارنة العوائد ذات المخاطر لقياس كفاءتها.

٢ - نظرية التأمين الإسلامي

تعتبر شبكة الأمان الاجتماعية في الإسلام من الضروريات اللازمة لتحقيق التكافل الاجتماعي والذي هو من المبادئ الأساسية للاقتصاد الإسلامي، هل يمكن استكمال شبكة الأمان بنظم أمان مكملة قائمة على المعاوضة وتكون أساسا للتأمين الإسلامي.

٣ - نظرية الغرر وإدارة المخاطر الغرر في الإسلامي

ما هي علاقة الغرر بالخطر، متى يكون الخطر غرر محرم ومتي يكون جائزا ومتى يكون لازما لاستحقاق الربح؟ إذا كان تجميع الأخطار يقلل منها ويجعلها شبه معدومة،كما ثبتها نظرية الأعداد الكبيرة وممارسات شركات التأمين، فهل تجميع الأخطار يجعل الغرر الفاحش المحرم غررا خفيف جائز، إذا كان هناك إجماع على عدم جواز الاتجار بالخطر، فكيف يمكن إدارة الأخطار المالية في الإسلام.

٤ - النظرية النقدية الإسلامية

٥ - نظرية الوساطة المالية الإسلامية

التحليل الكلي والتوازن في اقتصاد إسلامي:

١- الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد الاسمي في اقتصاد إسلامي.

٢- الاستقرار والأزمات في اقتصاد إسلامي.

٣- السياسة الشرعية ودور الدولة في تحقيق استقرار الأسواق وتوازنها وتحقيق العمالة الكاملة.

٤- نظم وشبكات الأمان الاجتماعي في الاقتصاد الإسلامي.

التحليل الجزئي في اقتصاد إسلامي:

١- الإيمان بالغيب وتأثيره على نظرية سلوك المستهلك.

٢- الإيمان بالغيب وتأثيره على سلوك المنتج.

٣- المحتسب ودوره في التوازن الأمثل للأسواق.